وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

تقرير تربص مقدم ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في العلوم التجارية

تخصص: تجارة دولية

المقاصة الالكترونية ودورها في تسهيل عمليات تحويل الأموال بين البنوك – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA–

إعداد الطلبة:

- زبيدي محمد علي
- كحلة رياض

تحت إشراف الأستاذ:

د. خضير عقبة

السنة الجامعية: 2022/ 2023

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في موضوع المقاصة الالكترونية ودورها في تسهيل عمليات تحويل الأموال بين البنوك، حيث قمنا بتربص ميداني في البنك الوطني الجزائري وكالة الوادي، وقمنا بجمع مختلف المعلومات الخاصة بهذا الجانب من معرفة عملية المقاصة الالكترونية وكيفية عمل هذا النظام ومختلف الانظمة المتداخلة فيه لنجاح العملية بأقل مخاطر، والتعرف على مختلف القواعد الامنية والاحترازية التي تنظم عمل هذا النظام وتجنب المتعاملين به من المخاطر المحتملة، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي الذي نصف من خلاله مختلف هذه المعطيات لنتوصل في ختام الدراسة إلى نتائج نذكر من أهمها تمتلك المقاصة الالكترونية أهمية بالغة في النظام المصرفي حيث أنها تساعد البنوك في القيام بعمليات التسوية بأقل مخاطر وأكثر مصداقية وثبات، كما يعمل البنك الوطني الجزائري على توفير الجو الملائم لاتمام العملية من خلال توفير مختلف الانظمة والقيام بتكوين وتأهيل العمال العاملين به للقيام بالعملية على أكمل وجه، كما يسعى البنك الوطني الجزائري في تطبيق القواعد الأمنية التي من خلالها سيقوم بحماية عملية المقاصة الالكترونية التي تتم من خلاله والتنبؤ بمختلف المخاطر الناتجة عنها.

Summary

This study aims to investigate the topic of electronic clearing and its role in facilitating money transfers between banks, where we did a field lurking in the National Bank of Algeria and the agency of the Valley, and we collected various information related to this aspect of knowing the electronic clearing process and how this system works and the various systems involved in it for the success The process with the least risks, and to get acquainted with the various security and precautionary rules that regulate the work of this system and avoid its dealers from potential risks. The banking system, as it helps banks to carry out settlement operations with less risk and more credibility and stability. Applying security rules through which it will protect the electronic clearing process that takes place through it and predict the various risks resulting from it.

فهرس المحتويات

الملخص.....

قائمة الأشكال .....

فهرس المحتويات.....

مقدمة.....أ

الفصل الأول: المفاهيم الاساسية للمقاصة الالكترونية

تمهيد 5

المبحث الاول: ماهية المقاصة الالكترونية..... 6

المطلب الاول: تعريف المقاصة الالكترونية..... 6

المطلب الثاني: خصائص المقاصة الالكترونية 8

المطلب الثالث: اطراف المقاصة الالكترونية..... 8

المبحث الثاني: المقاصة الالكترونية..... 10

المطلب الاول: اهمية نظام المقاصة الالكترونية 10

المطلب الثاني: اهداف نظام المقاصة الالكترونية..... 12

المطلب الثالث: وظائف نظام المقاصة الالكترونية..... 13

خلاصة الفصل..... 15

الفصل الثاني: دراسة حالة المقاصة الالكترونية في بنك BNA

تمهيد 17

المبحث الاول: التعريف بالبنك الوطني الجزائريBNA 18

المطلب الاول: نشأة وتعريف بنك BNA 18

المطلب الثاني: وظائف البنك الوطني الجزائري BNA 21

المطلب الثالث: اسس عمل البنك الوطني الجزائري BNA 23

المبحث الثاني: عملية المقاصة الالكترونية في بنكBNA 24

المطلب الاول: آلية عمل نظام المقاصة الالكترونية..... 24

المطلب الثاني: القواعد الامنية التي تحكم نظام المقاصة الالكترونية..... 27

المطلب الثالث: القواعد الوقائية التي تحكم نظام المقاصة الالكترونية..... 29

خلاصة الفصل..... 31

الخاتمة..... 32

قائمة المراجع..... 35

قائمة الأشكال

ر ش	عنوان الشكل	ر ص
(01-02)	يوضح عمل المقاصة الالكترونية إذا كان البنك مستفيد	24
(02-02)	يوضح طريقة العمل المقاصة الالكترونية	25
(03-02)	يوضح عمل المقاصة الالكترونية إذا كان البنك هو بنك مقابل	26

مقدمة

تمهيد

يعتبر النشاط المصرفي أهم المقومات الاقتصادية في أي دولة، حيث يعتبر الطلب على الخدمات المصرفية من دلائل التقدم الاقتصادي، ونظرا للتطورات الحاصلة والأحداث الاقتصادية والمالية التي يمر بها العالم أثرت بشكل كبير على القطاع المصرفي نتيجة العولمة التكنولوجية الحاصلة في جميع القطاعات ولا سيما في الجانب المالي منها، ولذلك سعت البنوك إلى تحصيل أكبر حصة من السوق المالية عن طريق تقديم أفضل الخدمات بدقة وسرعة منافسة خاصة الناشطة في السوق المالية العالمية منها.

وبدورها الجزائر واكبت هذه التطورات فشرعت منذ سنة 2003 بتحديث أنظمة الدفع بعد البحوث التي قام بها بنك الجزائر والمصارف العاملة في الجزائر، وذلك مع التوجهات الحكومية نحو اقتصاد السوق، لتصبح العملية واقع منفذ سنة 2006 بعدة مشاريع كانت مسطرة، من بينها مشروع تطوير وتحديث وسائل الدفع التي تضمن البطاقات الذكية كوسيلة دفع الكترونية وادخال نظام المقاصة الآلية من أجل معالجة العمليات المالية والتخلص من الآلية اليدوية في معالجتها.

إن الأساس القانوني الذي تقوم عليو فكرة المقاصة الإلكترونية هو تبادل البيانات الخاصة بالشيك إلكترونيا بين البنوك، وهذا بعد تحويل المستند الورقي (الشيك) إلى صورة إلكترونية عبر الشبكة المصرفية أو عبر الإنترنت (إذ سمي بالشيك الصورة)، تنقل إلى المصرف المركزي لتتم عملية المقاصة، فتقوم المصارف بالاعتماد على صورة الشيك المرسلة عبر السكانير، فيتحول التعامل بالشيك من سند ورقي إلى صورة وهمية، ومما لا شك فيه أن استحداث فكرة المقاصة الإلكترونية لدى البنوك، تحتاج إلى بنية قانونية تثبتها، وهذا لأجل حفظ حقوق كافة الأطراف سواء المصارف التجارية أو الزبائن[1].

[1] حوالف حليمة، بن الطيبي مبارك، الالتزامات البنكية لتنفيذ عملية المقاصة الالكترونية للشيكات، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد 07، جامعة زيان عاشور، الجلفة الجزائر، 2017، ص 192.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة للتعرف على المقاصة الالكترونية في البنوك الجزائرية، ودورها في تسهيل تحويل الاموال بين البنوك وقد كانت الاشارة إلى البنك الوطني الجزائري، محاولين بذلك الاجابة عن الاشكالية المطروحة، المتمثلة في " فيما يتمثل دور المقاصة الالكترونية لتسهيل تحويل الاموال بين البنوك؟".

الاسئلة الفرعية:

وللوصول إلى الاجابة المثلى للإشكالية المطروحة ارتينا إلى تقسيمها إلى تساؤلات فرعية تمثلت في:

- ماهية المقاصة الالكترونية؟
- فيما تتمثل آلية عمل المقاصة الالكترونية في البنك الوطني الجزائري؟
- ماهية القواعد الامنية والاحترازية التي تحكم نظام المقاصة الالكترونية؟

أهداف تقرير التربص

ترمي هذه الدراسة بعد الإجابة على التساؤلات المطروحة سابقا إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- التعرف على مدى تقدم الجهاز المصرفي الجزائري من خلال تعامله بأدوات الدفع الالكتروني وتوجهه لهذه التقنيات.
- التعرف على واقع نظام التسوية الالكترونية في المصارف الجزائرية عامة والبنك الوطني الجزائر خاصة ومختلف المعاملات التي يقوم بها هذا النظام.
- الاطلاع على دور أنظمة الدفع الالكترونية وخاصة المقاصة الالكترونية في تسهيل العمل بين البنوك.

- **أهمية تقرير التربص**

تكمن أهمية هذا التقرير في تسليط الضوء على نظام المقاصة الالكترونية في البنك الوطني الجزائري كنظام جديد استخدم في تسيير العمليات البنكية وتسهيل التسويات المالية بين البنوك لربح الوقت وضمان عدم التعرض إلى المخاطر المالية المختلفة التي كان

يتعرض لها النظام المصرفي عند القيام بالتسويات المالية خاصة المقاصة التقليدية عند القيام بها يدويا وما تضيعه من وقت وجهد.

تقسيم تقرير التربص

تضمنت هذه الدراسة محورين مسبوقين بمقدمة عامة حول الموضوع ومنتهين بخاتمة تضم أهم النتائج التي تم التوصل اليها من خلال هذه الدراسة، وتمثل المحورين في:

الفصل الأول: جاء بعنوان المفاهيم الاساسية للمقاصة الالكترونية، ويضم في طياته مبحثين يحمل كل منهما مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالمقاصة الالكترونية وقد كانت عناوين هذه المباحث على التوالي كما يلي ماهية المقاصة الالكترونية، والمقاصة الالكترونية (اهمية واهداف والوظائف).

الفصل الثاني: وقد كان على شكل دراسة تطبيقية في البنك الوطني الجزائري من خلال الاستعانة بمختلف الوثائق التي اعلن البنك عنها من خلال موقعه الالكترونية وجاء الفصل بعنوان، دراسة حالة المقاصة الالكترونية في بنك BNA وقد قسم إلى مبحثين جاء المبحث الاول كتقديم للبنك الوطني الجزائري، والمبحث الثاني جاء موضحا لعملية المقاصة الالكترونية في البنك.

الفصل الأول:

المفاهيم الاساسية للمقاصة الالكترونية

تمهيد

نظرا للتغيرات والتطورات الحاصلة على مستوى الحافظة النقدية والبنكية، لقد أحدثت للمقاصة الإلكترونية قفزة نوعية في مجال العمل البنكي، إذ أنها تعتم على الاستخدام الأمثل والفعال لتقنيات المعلومات والاتصالات، فقد ظهرت المقاصة الإلكترونية كحل للمشاكل والعراقيل التي أفرزتها المقاصة التقليدية والتي يمكن تعدادها في الخضوع للأخطاء، وجود تأخر في عمليات التسوية مما يؤثر على المتعاملين مع البنك، علاوة على الحجم المتزايد للشبكات الورقية في اليوم الواحد، نظرا لهذه السلبيات احتلت المقاصة الإلكترونية مكانة مرموقة في الأعمال المالية بصفة عامة، ولدى أعمال القطاع البنكي بصفة خاصة ليطلق عليها اسم "خدمة العصر" لما تحققه من فوائد لمختلف الأطراف المستفيدين فيها والمزايا المختلفة التي تتمتع بها من اختصار الوقت وتقليل الأخطاء والتكاليف.

المبحث الاول: ماهية المقاصة الالكترونية

تتعلق المقاصة الالكترونية بإدخال الإعلام الآلي عن بعد؛ حيث تستخدمه البنوك فيما بينها تتبادل عمليات الدفع ذات المبالغ الصغيرة سواء عن طريق عملية بعملية، أو إتمام كل العمليات دفعة واحدة، أو مجموعة بمجموعة.

المطلب الاول: تعريف المقاصة الالكترونية

تعددت تعاريف المقاصة الإلكترونية حسب وجهات نظر مختلفة نذكر من هذه التعريفات ما يلي:

– المقاصة الإلكترونية عبارة عن آلية يتم فيها تعويض الشيكات الورقية بالتحويلات الإلكترونية. كما تسمح بتحويل الأموال بين البنوك و دور مقاصة الكترونية أخرى في كافة أنحاء البلاد بشكل آمن ومضمون[1].

– كما يمكن تعريفها أيضا على أنها عبارة عن شبكة تعود ملكيتها وأحقية تشغيلها إلى البنوك المشتركة بنظام التحويلات المالية. وتتميز هذه الخدمة عن النظام الورقي القديم بأنها أسرع وأقدر على معالجة مختلف خدمات التحويلات المالية مثل خدمة إيداع الشيكات لتحصيلها عند استحقاقها خدمة تحصيل الأقساط[2].

– المقاصة الالكترونية هي علاقة قانونية قائمة بين المصارف لإجراء المقاصة بين حقوقها والتزاماتها المتبادلة نتيجة عملياتها المصرفية، وحق أحد المصارف على الآخر يقابله بالضرورة دين المصرف الآخر حياله[3].

[1] محرز نور الدين، صيد مريم، نظام الدفع الالكتروني ودوره في تفعيل التجارة الالكترونية مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد02، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2010، ص 264.

[2] منير محمد الجهيني، ممدوح محمد الجهيني، البنوك الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005 ، ص 37.

[3] جاك الحكيم، جاك يوسف، الحقوق التجارية، ج 2، جامعة دمشق، سوريا، د س، ص 337.

– وتعريف آخر وردت فيه المقاصة الإلكترونية على أنها عبارة عن شبكة تعود ملكيتها وأحقية تشغيلها إلى بنوك مشتركة نظام التحويلات المالية[1].

– تقوم العديد من البنوك الآن بالمشاركة في شبكة تتولى التداول الإلكتروني لملايين القيود المحاسبية التي تسجل المديونية والدائنية فيما بين البنوك، وبذلك تؤدي الدور التقليدي لغرفة المقاصة البنكية ولكن بشكل فوري وبدرجة عالية من الكفاية[2].

– هو عملية إجراء تقاص الشيكات بين البنوك عن طريق البنك المركزي بموجب صور إلكترونية للشيكات، وبدون أن يجرى التبادل الفعلي للشيكات بين البنوك، حيث تتم تسوية المدفوعات المصرفية ضمن خدمات المقاصة الإلكترونية عن طريق نظام التسوية الإجمالية[3].

من خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف المقاصة الالكترونية على أنها عملية تبادل المعلومات وبيانات وصور ورموز الشيكات، بوسائل الكترونية من مركز المقاصة الالكترونية في البنك المركزي وتحديدا في الأرصدة الناتجة عن هذه العملية في وقت محدد.

[1] محرز نور الدين، صيد مريم، نظام الدفع الالكتروني ودوره في تفعيل التجارة الالكترونية مع الإشارة لحالة الجزائر، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية واشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة، 26/ 27 افريل2011، ص 06.

[2] أحمد بوراس، السعيد بريكة، أعمال الصيرفة الالكترونية (الأدوات والمخاطر)، الطبعة الاولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2014، ص 223.

[3] بوخاري فاطنة، واقع تطبيق الصريفة الإلكترونية وآليات تفعيلها في البنوك الجزائرية دراسة حالة الجزائر (2002–2017)، مجلة العلوم الادارية والمالية، المجلد 04، العدد الخاص 02، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي الجزائر، 2020، ص 138.

المطلب الثاني: خصائص المقاصة الالكترونية

تجدر الإشارة أن مظاهر خصوصية المقاصة الإلكترونية تنبع من تفعليها وتطبيقها على العملاء والبنوك والاقتصاد[1]:

– **بالنسبة للعملاء:** تقتصر المقاصة الإلكترونية الوقت اللازم لقاصة الشبكات من حيث توفير الوقت في جمع الشيكات وفرزها واستلام الرد من البنك المسحوب عليه، وهذا ما يؤثر على رضا العملاء، بالإضافة إلى أن للعملاء الحق في الاستفسار عن حالة الشيك في أي مرحلة من مراحل نظام المقاصة.

– **بالنسبة للبنوك:** تؤدي إلى زيادة التوفير طريق خفض تكاليف نقل الشيكات وتخزينها عن التقليل من مخاطر نقل وتداول الشيكات ويوفر للشيكات المعلومات الإحصائية عن الشيكات المقدمة للتقاص بصورة سريعة ودقيقة.

– **بالنسبة للاقتصاد الوطني:** أدى لتقليل الوقت اللازم المقاصة الشبكات إلى زيادة عرض النقود في السوق الوطني والعمل على زيادة التدفق النقدي، بدلا من الشيك مجمدا، مما يساهم في القضاء على ركود الاقتصاد الوطني.

المطلب الثالث: اطراف المقاصة الالكترونية

المؤسسات المتدخلة في نظام الدفع هي البنك المركزي، بنوك الإقراض، ومؤسسات مالية أخرى كالخزينة العمومية و البريد، تقوم بتسيير النظام و أيضا وكيل التسديد والمتعامل المباشر والغير المباشر في النظام. ونذكرها كما يلي[2]:

1.مسير النظام L'operateur de system : هو المسئول الأول يعمل على التأكد من حسن عمل النظام، يضع القوانين بوضوح للمشتركين في الغالب يكون مسير النظام هو

[1] ابتهال جاسم محمد الحديدي، المقاصة الالكترونية (دراسة مقارنة)، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في القانون الخاص، جامعة الشرق الاوسط، 2020، ص 21.

[2] بن دوبة محمد، نظام المقاصة الآلية ودوره في تطوير العمل المصرفي الجزائري (دراسة حالة البنك الوطني الجزائري B.N.A وكالة أدرار)، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2018/2017، ص 34، 35.

البنك المركزي، الذي من مهامه أيضا تكوين المشاركين على النظام وخاصة الجدد أو وكلاء المشاركين.

2.وكيل التسديد L'agent de regalement: وقوم بإدارة حسابات التسديد، كما يقف على عمليات الدفع في حسابات إما المشتركين أو لحسابات زبائنهم، يقوم بهذا في اغللب الأنظمة البنك المركزية.

3.المشاركون: وهم عبارة عن أقسام يسمح لهم بواسطة قوانين الدفع بإجراء عمليات التحويل و الدفع مع بقية المشاركين:

- **بنوك الإقراض:** وتعتبر وسيط بين البنك و الزبون يضمن عملية التسوية بين البنوك لامتلاكه رخصة تسمح له بتعبئة الودائع والقيام بعمليات الدفع كجزء من النظام بالوديعة أو على الأقل امتلاك حساب بنكي، إن كان طرفا القرض يمتلكان حسابا لدى نفس البنك فإن العملية تكون عملية تحويل بسيطة من حساب إلى حساب، أما إذا كان خلاف ذلك فإنه لابد اللجوء إلى نظام الدفع مباشرة أو من خلال بنك مقاصة للقيام بالتحويل.
- **مركز المقاصة:** يقوم بصفة مباشرة في تسوية العمليات بين البنوك.
- **بنك التسوية:** يقوم كل من البنك التجاري والبنك المركزي بدور الوساطة البنكية، لتيير حسابات المقاصة الخاصة بالمشتركين في النظام، بتوفير النفود المشتركة تقنيا، لكن باعتبار عنصر المخاطرة وارد فان البنك المركزي هو المخول للقيام بهذا الدور (وكيل شديد).
- **سوق النقد:** لا تمثل جزء من النظام لكنها وسيلة تلجأ إليها بنوك المقاصة للتسوية وضعيتها أمام البنك المركزي، وبتوفر سوق نقدي جيد يتوفر على السيولة، يضمن السير الحسن النظام الدفع. يستعمل وسيط النظام أما بصفة مباشرة أو غير مباشرة من قبل المشاركين حيث:

– **الاشتراك المباشر:** امتلاك حساب لدى بنك التسوية (البنك المركزي)، ويكون الاتصال مباشر مع النظام وتعد مسؤولية مالية اتجاهه.

– **الاشتراك غير المباشر:** استعمال وسائل الاتصال التي يستعملها أصحاب الاشتراك المباشر، وفتح حساب الذي مسير النظام.

– **الاشتراك الثانوي:** مثله مثل الاشتراك المباشر، إلا أنه لا يلتزم بحساب لدى مسير النظام، ولا يعتبر مسؤولية مالية لأنه استعمال رصيد (حساب التسوية) الخاص بالمشترك المباشر.

المبحث الثاني: المقاصة الالكترونية

يختص نظام المقاصة الالكترونية بالمعالجة الآلية لوسائل الدفع العام، بذلك يكتسب أهمية ويسعى لتحقيق أهداف، وذلك باستخدام وظائف مختلفة.

المطلب الاول: اهمية نظام المقاصة الالكترونية

تتمثل أهمية تطبيق نظام المقاصة الالكترونية في[1]:

– في تحسين مستوى إدارة البنوك المركزية لأرصدة البنوك، وتبسيط وتوحيد الإجراءات المصرفية، أضف إلى ذلك سرعة إنجاز العمل المطلوب واختصار الوقت والتقليل من استخدام الحجم الهائل من الأوراق والأعمال التقليدية وهو ما ينعكس بالمحصلة على زيادة انتاجية الموظفين في البنوك المركزية.

– كما أن نظام المقامة الإلكترونية يعتبر أقل تكلفة وأرخص بكثير من تكلفة الفحص الورقي التي تطلب أوراق وأحبار، وصور من الصورة الأصلية للمستند والمراسلات الورقية، على خلاف صورة المستند الإلكترونية التي تنقل عبر شبكات الاتصالات من خلال خدمة الأنترنت التي أضحى خدمة مجانية لكل المواطنين.

– وتعتبر المقاصة الالكترونية وسيلة من وسائل الأداء الحديثة، حيث وظيفة هذه الوسائل هو التحويل بين الحسابات، ذلك أن الصكوك على سبيل المثال تعد أهم هذه الوسائل ومما لا شك فيه أن التحويل أي قيدها في الحساب لا يتم فيها إلا استثناء؛ حيث إنها مستحقة الأداء هذا بمجرد اطلاع المصرف عليها ووسائل الأداء، كما يدل على ذلك

[1] ابتهال جاسم محمد الحديدي، المرجع السابق، ص 26، 27.

اسمها تضعها المصارف رهن اشارت عملائها ليقوموا بأداء التزاماتهم بواسطتها فيعمل المصرف على تنفيذ الأوامر الصادرة من زبونه لصالح الشخص المستفيد من عملية الأداء بحيث أن الأداء يكون كقاعدة نقديا وفوريا ولا يتم من خلال القيد في الحساب الشخص المستفيد إلا استثناء.

– وتعد خاصية الأمان والسرية في نقل البيانات على قدر من الأهمية العملية بالنسبة للمقاصة الالكترونية وأكثرها تأثيرا على سعة انتشارها وقبولها في التعامل لأن القصور في أمان النظام من شأنه أن يسهل معارضتها والطعن بها من هذا الطرف أو ذلك اذ يعتمد نظام المقاصة الالكترونية على أساس السيطرة المزدوجة للموظفين. وهذه الأهمية تعتبر ميزة من المزايا الأمنية المتوفرة في النظام، إلا أن الشخص الذي يقوم بغد بإدخال البيانات لا يكون هو الشخص الذي يقوم بالمصادقة على تلك البيانات مما يعني أن أي تحويل لا يمكن إتمامه من مستخدم واحد، مما يحقق ضمانة تنفيذ التحويلات بصورة صحيحة ودقيقة وتجنب الأخطاء التي تكون عادة في العمل اليدوي، ويتم هذا بتحديد الصلاحيات الممنوحة لكل الشخص على حدى.

– وتكتسي أهمية انتشار المقاصة الالكترونية جانبا مهما في النظم الحديثة لاقتصاديات الدول المتقدمة، إذ قطعت أشواطا اتسمت بالسرعة والنمو المطرد لهذا النشاط ولازالت تواجه الصيرفة الإلكترونية تحديات تحتم على الدول التي تنتهجها وضع أطر قانونية وتكنولوجيا أمنية تضمن سلامة العمل المصرفي الالكتروني.

– وتريد أهمية تطبيق المقاصة الالكترونية لتحسين جودة خدمات التحصيل الالكتروني، وتقدم للبنوك مقاصة بلا مندوبين، وتعزز من الاعتماد على صور المستندات بدلا من الأصول، واستخدام الانترنت في المقاصة[1].

[1] ابتهال جاسم محمد الحديدي، المرجع السابق، ص 27.

المطلب الثاني: اهداف نظام المقاصة الالكترونية

تتلخص فيما يلي[1]:

– تخفيض مدة تغطية القيم وحماية التبادلات.

– تسهيل الإجراءات وتخفيض خطر الخطأ.

– تحسين تسيير الخدمة.

إضافة إلى[2]:

- التسيير المحاسبي اليومي واعطاء نظرة شاملة وحقيقية عن وضعية الخزينة في السوق المالية والوطنية؛
- تقليص أجال المعالجة، قبل قبول أو رفض العملية في اجل أقصاه 5 أيام على أن يتم اختزال هذه المدة إلى 3 أيام ثم شهر؛
- إعادة الثقة للزبائن في وسائل الدفع خاصة الصكوك؛
- ويهدف نظام المقاصة الإلكترونية إلى منح الشيك الأولوية كوسيلة ذات استعمال واسع لدى الجمهور.

[1] بن عزة محمد الأمين، زوهري جليلة، واقع المصارف الجزائرية في تطبيق نظام الدفع الإلكتروني (دراسة حالة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية)، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 03، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2011، ص 197، 198.

[2] سلاوتي حنان، واقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر (حالة المصارف العمومية)، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 09،جامعة البليدة 02، الجزائر، 2013، ص 320.

المطلب الثالث: وظائف نظام المقاصة الالكترونية

يقوم نظام المقاصة الالكترونية على أربعة وظائف أساسية وهي[1]:

1.تسيير المساهمة: النظام يسمح بتسيير نوعين من المشاركين، المشاركين المباشرين الذين لديهم قاعدة مساهمة مرتبطة بالنظام المركزي، والمشاركين غير المباشرين الذين يستعملون قاعدة للمساهم المباشر.

2.تسير المبادلات: منها:

– **تحديد طبيعة التدفقات:** النفقات نقدية (أوامر الدفع)، تدفقات مالية، صور الشيكات (صور الشيكات المعالجة ضوئيا)، رسائل المعلومات الخاصة والعامة، تدفقات الخلاصة اليومية من مستحقات النسوية مع ملخصات الذهاب والإياب وكذلك خلاصة التسوية لكل مشارك، التدفقات الإحصائية الدورية (إحصائيات المبادلات)، التدفقات التقنية.

– **رسائل الذهاب:** رسائل الذهاب في ملفات ناشئة عن قاعدة المساهمة ترسل إلى النظام المركزي وترتب حسب نوعية عملية الدفع، فكل عملية إرسال تكون منهم أو إيداع فرعي الملفات العمليات المتعلقة بنفس المشارك.

– **رسائل الإياب:** رسائل الإياب في ملفات العمليات التي أنشأها النظام المركزي حسب المشارك المرسلة اليه وحسب نوعية العملية.

– **التنظيم اليومي للتبادلات:** منها فترة المبادلات وهي المدة التي يكون فيها النظام المركزي مفتوح لمعالجة المعطيات والرد على طلبات المشاركين، فترة التسوية تبدأ بإرسال ملفات الأرصدة المتعددة الجوانب لنظام R. T. G. S من أجل التسوية وتنتهي باستقبال إشعار إثبات التسوية، فترة الاستغلال حيث يتم تسجيل وتخزين أرشفة قاعدة المعطيات وادارتها.

[1] زرداني ليندة، فعالية تطبيق المقاصة الالكترونية في تنظيم العلاقة بين البنوك (دراسة ميدانية لعينة من الوكالات بأم البواقي BNA 316 –CNEP 256)، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2015/2014، ص 25.

3.مراقبة المبادلات: النظام المركزي ينفذ المعالجات والمراقبات الآتية: مراقبة المدخلات والتدفقات، مراقبة وصول الرسائل، المساهمات والعمليات، المراقبة المالية، في حالة وجود خطأ بلغي النظام كليا أو جزئيا ويرسل محضر للمشارك الذي أرسلها.

4.تسيير المقاصة[1]:

- النظام المركزي بحسب الوضعيات الجارية المشاركين حسب تاريخ التسوية؛
- ينشئ النظام المركزي كل يوم ملف ما قبل التسوية للأرصدة ويقدمه إلى R.T.G.S؛
- عند استقبال إشعار التسوية يرسل لكل مشارك خلاصة التسوية الخاصة به؛
- في حالة عدم كفاية مؤونة حساب المشارك لتغطية عملية ما عند التسوية في R.T.G.S المقاصة لهذا اليوم تطرح، والنظام المركزي يعيد حساب للمقاصة مع القضاء العمليات الملغاة؛
- إنشاء ملف جديد للأرصدة ويحوله إلى R.T.G.S.

[1] زرداني ليندة، المرجع السابق، ص 26.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل يمكننا القول أن المقاصة الإلكترونية ما هي إلا نسخة الكترونية للمقاصة التقليدية وتعد من المشاريع الي تمكن من قياس درجة التطور في القطاع البنكي، فعندما تقوم العديد من البنوك بالمشاركة في شبكة كمبيوتر تتولى التداول الإلكتروني لملايين القيود المحاسبية التي تسجل المديونية والدائنية فيما بين البنوك، فهي بذلك تؤدي الدور التقليدي لغرفة المقاصة البنكية ولكن بشكل فوري وبدرجة عالية من الكفاءة، حيث يتم حساب أرصدة الحسابات على مستوى نظام المقاصة الإلكترونية بغية تسوية هذه التدفقات على مستوى نظام آخر مكمل لها يدعى بنظام التسوية الإجمالية الفورية.

الفصل الثاني:

دراسة حالة المقاصة الالكترونية في بنك BNA

تمهيد

انطلاقا من الأهمية التي يكتسبها النظام البنكي الجزائري فيما يخص حجم الودائع والسيولة التي يتوافر عليها وقيمة القروض التي يقدمها للمؤسسات الاقتصادية فهناك جانب اخر ألا وهو المقاصة الالكترونية التي تعتبر من النشاطات حديثة الظهور في البنوك التجارية عامة والبنك الوطني الجزائري خاصة، بحيث يتضمن هذا الفصل دراسة تطبيقية للموضوع والمتمثل في معرفة عمل المقاصة الالكترونية وآليات عملها ومختلف المخاطر التي تنجم عليها، ومختلف القواعد الامنية والوقائية لتجنب مخاطرها، نتطرق لكل ذلك بعد تقديم وجيز لبنك الجزائر الوطني ومختلف الخدمات التي يقدمها ومختلف الاسس التي يعمل من خلالها.

المبحث الاول: التعريف بالبنك الوطني الجزائري BNA

تمتلك الجزائر جهاز مصرفي متكون من العديد من البنوك التجارية المختلفة التي تقدم العديد من الخدمات لتطوير الاقتصاد، في هذا المبحث سوف نتطرق إلى تعريف البنك الوطني الجزائري الذي يعد عنصرا من هذا الجهاز مع إعطاء لمحة عن نشأته وتعريفه، إضافة إلى دراسة وظائفه، وأسس عمله.

المطلب الاول: نشأة وتعريف بنك BNA

نقوم في هذا المطلب بعرض لنشأة البنك الوطني الجزائري، وتعريفه، من خلال ما يلي.

أولا: نشأة البنك الوطني الجزائري BNA

تأسس هذا البنك بموجب الأمر رقم 66 / 178 الصادر في 13 جوان 1966 م، ويعتبر أول البنوك التجارية التي تم إنشاؤها في الجزائر المستقلة برأس مال قدره 20 مليون دينار جزائري، وقد عوض تأسيسه البنوك الأجنبية التالية[1]:

– القرض العقاري للجزائر وتونس، الذي يحتوي على 133 وكالة، والذي أدمج في 01 جويلية 1966 م.

– القرض الصناعي والتجاري، الذي يحتوي على 03 وكالات، والذي أدمج في 01 جويلية 1967 م.

– البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا، الذي يحتوي على 06 وكالات، والذي أدمج في 01 جانفي 1968م.

– بنك باريس وهولندا، الذي يحتوي على وكالة واحدة والذي أدمج في ماي 1968 .

– مكتب معسكر للخصم، الذي يحتوي على وكالة واحدة والذي أدمج في جوان1968 .

[1] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 188 .

وباعتباره بنك تجاري، فإنه يقوم بجمع الودائع ومنح القروض القصيرة الأجل، وتبعا لمبدأ التخصص في النظام البنكي الجزائري، فقد تكفل هذا البنك بمنح القروض للقطاع الفلاحي والتجمعات المهنية للاستيراد (R.P.I) والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص.

ثانيا: تعريف البنك الوطني الجزائري BNA

جاء تعريف البنك كما هو موضح من خلال موقع الالكتروني الرسمي ومختلف الوثائق التي يتم نشرها من خلاله كما يلي[1]:

البنك الوطني الجزائري هو عبارة عن شركة أسهم" Société par actions "، تم إنشاء هذا البنك بعد تأميم النظام البنكي الجزائري، وبالضبط في 13 جوان 1966م بالجزائر العاصمة.

تم إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري سنة 1982، وهذا بإنشاء بنك جديد متخصص "بنك الفلاحة والتنمية الريفية" مهمته الأولى والأساسية هي التكفل بالتمويل وتطوير القطاع الفلاحي.

وقد توسع البنك كثيرا واتسعت فروعه، حيث تم تأسيس البنك الوطني الجزائري بالمدية وفقا لقانون رقم 88-01 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 المتضمن توجيه المؤسسات الاقتصادية نحو التسيير الذاتي. وقد تم إدراج ذلك في القانون التجاري وفقا لقواعد خاصة مطبقة على البنوك والقرض، وتم التعديل في هذا القانون وكان آخر تعديل بتاريخ 12 افريل 1993، وهو التعديل رقم 93 - 08، وتم إبراز هذه القوانين في نصوص ومقررات خاصة بالبنوك (Les statuettes et les textes subséquents)، كان له تأثيرات أكيدة على تنظيم ومهام البنك الوطني الجزائري منها:

- خروج الخزينة من التداولات المالية وعدم تمركز توزيع الموارد من قبلها؛
- حرية المؤسسات في التوطين لدى البنوك؛
- حرية البنك في أخذ قرارات تمويل المؤسسات.

[1] متوفر على الموقع الالكتروني https://www.bna.dz/ar.

وجاء القانون رقم 90-10 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض سمح بتغيير جذري للنظام البنكي بالتوافق مع التوجهات الاقتصادية الجديدة للبلاد. هذا القانون وضع أحكاما أساسية من بينها انتقال المؤسسات العمومية من التحرير الموجه إلى التسيير الذاتي على غرار البنوك الأخرى يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي يؤدي كمهنة اعتيادية كافة العمليات المتعلقة باستقطاب الموارد عمليات القروض وأيضا وضع وسائل الدفع وتسييرها تحت تصرف الزبائن.

كما أن البنك " BNA " يقوم بنشاطات عديدة لكونه بنك للودائع، كما أنه يقوم بعمليات التبادل والقروض في إطار تشريعات وأنظمة منصوص عليها، كذلك يقوم باستقبال الودائع ورؤوس أموال مقدمة من طرف الأفراد، وللبنك تسمية خاصة به هي (البنك الوطني الجزائري) والذي تمت كتابته بشكل مبسط وذلك بأخذ الأحرف الأولى من تسميته على الشكل(ب.و.ج) وباللغة الفرنسية هو (Banque National d'Algérie وباختصار BNA) وهذه التسمية تتواجد في جميع الوثائق المتعلقة بالبنك كالرسائل، الفواتير والإعلانات، كما أن هذه التسمية تتبعها كلمة شركة أسهم، وحددت مدة الحياة لهذه المؤسسة ب 99 سنة وهي ثابتة ويبدأ الحساب من اليوم الذي تم الحصول فيه على رقم خاص بالسجل التجاري.

وكان البنك الوطني الجزائري أول بنك حاز على اعتماده، بعد مداولة مجلس النقد والقرض بتاريخ 05 سبتمبر 1995.

وفي شهر جوان 2009 ثم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 14600 مليار دينار جزائري إلى 41600 مليار دينار جزائري.

كذلك تم في شهر جوان 2018 تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 41600 دينار دينار جزائري إلى 000 150 مليار دينار جزائري وهو ناتج عن قرار المجلس الوطني للتخطيط (Conseil Nationale de Planification)، ويتم تقسيم رأس المال إلى 1000 سهم مقسمة على النحو التالي:

- السلع التجهيزية 350 سهم.

- الصناعات النصف غذائية 350 سهم.
- الصناعات الغذائية 200 سهم.
- الصناعات المختلفة 100 سهم.

وقد عرف البنك الوطني الجزائري التعامل بالصيرفة الاسلامية في سنة 2020.

المطلب الثاني: وظائف البنك الوطني الجزائري BNA

يمارس البنك الوطني الجزائري عدة أنشطة في إطار ممارسة عمله، وحتى تكون أنشطة فعالة وذات مردودية على نشاط البنك فقد قام هذا الأخير بإتباع ديناميكية جديدة في ممارستها خاصة في ما يخص جذب الزبائن وتحسين الخدمات المقدمة إليهم و كذلك أيضا على المستوى الخارجي، نذكر منها ما يلي[1]:

– استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص، كما أن البنك يسمح بالتسديد إما نقدا أو لأجل أي عند حلول أجل الاستحقاق، كذلك يصدر وصولات الاستحقاق، كذلك يصدر وصولات وسندات(وتتم عملية الاقتراض من أجل تغطية الحاجيات التي يطلبها نشاط معين).

– استقبال عمليات الدفع التي تقدم نقدا أو عن طريق الشيك والمتعلقة بعملية التوطين والتحصيل ورسالة القرض وجميع عمليات البنك.

– يمنح قروض بجميع أشكالها سواء كانت قروض أو تسبيقات بدون ضمانات وذلك من أجل تحقيق نشاطات معينة.

– يضمن جميع العمليات المتعلقة بالقروض وذلك لحساب مؤسسات مالية أو لحساب الدولة.

– توزيع رؤوس أموال الأفراد ومراقبة استعمالها.

– اكتتاب جزئي أو كلي سواء بضمان أو بدونه ناتج عن تحقيق نهاية جيدة لعملية التنازل عن جميع الديون التي دفعها مباشرة من طرف المدين.

[1] ملفات ووثائق خاصة بالبنك الوطني الجزائري(القانون الداخلي).

– يقوم البنك بجميع العمليات المتعلقة بالاكتتاب، الخصم، شراء الأوراق التجارية، الوصولات، الدفعات، المبالغ المصدرة من طرف الخزينة العامة أو الشركاء العموميين، ولألتزام عند حلول موعد الاستحقاق والذي يحول إلى أمر ناتج عن العمليات الصناعية، الزراعية، التجارية أو المالية.

– يقوم بدور المراسل مع البنوك الأخرى.

– التمويل بشتى الطرق عمليات التجارة الخارجية، استقبال وديعة مبالغ السندات لاستقبال أموال ناتجة عن عمليات الدفع والخاصة بالسفتجة، سند لأمر، الشيك، فواتير أو وثائق تجارية أخرى.

– يلعب دور الوساطة في عمليات الشراء أو البيع وكذلك الأوراق العامة بالأسهم والسندات وخصوصا القيم المنقولة، كما أنه يضمن تقديم خدمات مالية متعلقة بالوثائق أو الأوراق.

– يقوم بجميع عمليات التبادل سواء كانت نقدا أو لأجل، كذلك عمليات التعاقد من أجل الإقراض والاقتراض.

– قبول جميع العمليات المتعلقة بالتظهير، الاعتمادات المستندية الغير قابلة للتعديل، الطلبات على الاعتماد المستندي، ضمان تنفيذ جيد للعقد، نهاية جيدة لعملية التسديد، مراقبة جميع العمليات من البداية حتى النهاية.

– يؤمن خدمات للمؤسسات الأخرى والمتعلقة بالقرض.

– اكتساب أموال من العمليات التالية: البيع، الإيجار، وجميع العمليات المنقولة وغير المنقولة والتي تخص نشاط البنك أو المتعاملين معه.

البنك الوطني يقوم بجميع المهام مهما كان شكلها والتي لها فوائد ومتعلقة بمؤسسات أو شركات جزائرية أو أجنبية ويسعى إلى تحقيق أهدافه وتطوير الأعمال الخاصة به، فالبنك الوطني الجزائري يعمل على تسيير أعماله بصفة مباشرة أو غير مباشرة لحسابه أو لحساب

أطر فه، إما لوحده أو مع شركائه بجميع الأعمال التي تدخل في تحقيق أهدافه لذلك يقوم بإنجاز الأعمال المرتبطة بأهدافه في إطار تنظيمي.

المطلب الثالث: اسس عمل البنك الوطني الجزائري BNA

للبنك الوطني الجزائري أسس يعمل بها لتحقيق جملة من الاهداف تمثلت في[1]:

- محاولة التوسع بفتح المزيد من الوكالات في كل ولايات الوطن؛
- ادخال تقنيات ووسائل حديثة لمواكبة التقدم التكنولوجي، في ظل الاصلاحات النقدية؛
- ترقية العمليات المصرفية المختلفة، كمنح القروض وجذب الودائع؛
- احتلال مكانة استراتيجية ضمن الجهاز المصرفي من خلال تقديم أفضل العروض؛
- لعب دور فعال في احداث وتحقيق التنمية الاقتصادية.

[1] متوفر على الموقع الالكتروني https://www.bna.dz/ar.

المبحث الثاني: عملية المقاصة الالكترونية في بنك BNA

نقوم من خلال هذا المبحث بالتعرف على المقاصة الالكترونية في البنك الوطني الجزائري، من خلال التطرق إلى آلية العمل، والقواعد الأمنية التي تتحكم في هذا النظام، كما نتطرق إلى مختلف القواعد الوقائية التي تحكم هذا النظام.

المطلب الاول: آلية عمل نظام المقاصة الالكترونية

يعمل نظام المقاصة الالكترونية في البنك مرورا بالعديد من الخطوات والغرف، التي تتمثل في:

1- يتم القيام بالخطوات الاتية في حالة أذا كان البنك مستفيد:

- استلام الصكوك من الزبون.
- تصوير الصكوك وقراءة بيانات الخط الممغنط آليا.
- البيانات المطلوبة يتم ادخالها (رقم حساب المستفيد ، تاريخ الصك ، مبلغ الصك).
- التحقق من البيانات التي تم ادخالها وقراءتها.
- يتم عمل قيد لحساب المستفيد.
- صور بيانات الصك ترسل الى نظام مقاصة الصكوك الالكترونية.

ونلخص هذه الخطوات في المخطط التالي:

الشكل رقم (02-01): يوضح عمل المقاصة الالكترونية إذا كان البنك مستفيد

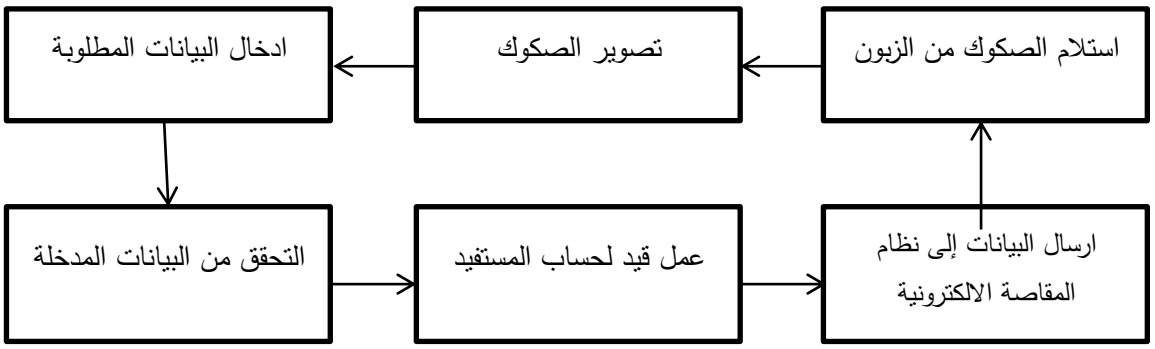

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعطيات السابقة.

2- يتم اتخاذ الخطوات التالية في غرفة المقاصة:

- استلام صور الصكوك وبياناتها من المصرف المستفيد وتدقيقها اليا وارسالها الى المصرف المقابل.
- استلام رد المصرف المقابل وارساله الى المصرف المستفيد.
- حفظ صور الصكوك وبياناتها خلال المراحل المختلفة.
- تكوين قيد اجمالي بنتيجة مبالغ الصكوك الصادرة والواردة لكل صك لتحديث ارصدة المصارف.

ونلخص هذه الخطوات في المخطط التالي:

الشكل رقم (02-02): يوضح طريقة العمل المقاصة الالكترونية

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعطيات السابقة.

3- اما إذا كان بنك مقابل فيقوم باتخاذ الخطوات التالية:

- التأكد من بيانات وصورة الصك الذي تم استلامه من غرفة المقاصة الالكترونية .
- التحقق من التواقيع والارصدة ورصيد الحساب وامكانية تسديد قيمة الصك.
- يتم اخذ القرار الملائم بتسديد قيمة الصك أو عدم تسديده.
- القيد على حساب الساحب في حالة الموافقة على دفع قيمة الصك.
- ارسال الرد الى المصرف المقدم عن طريق غرفة المقاصة الالكترونية.

ونلخص هذه الخطوات في المخطط التالي:

الشكل رقم (02-03): يوضح عمل المقاصة الالكترونية إذا كان البنك هو بنك مقابل

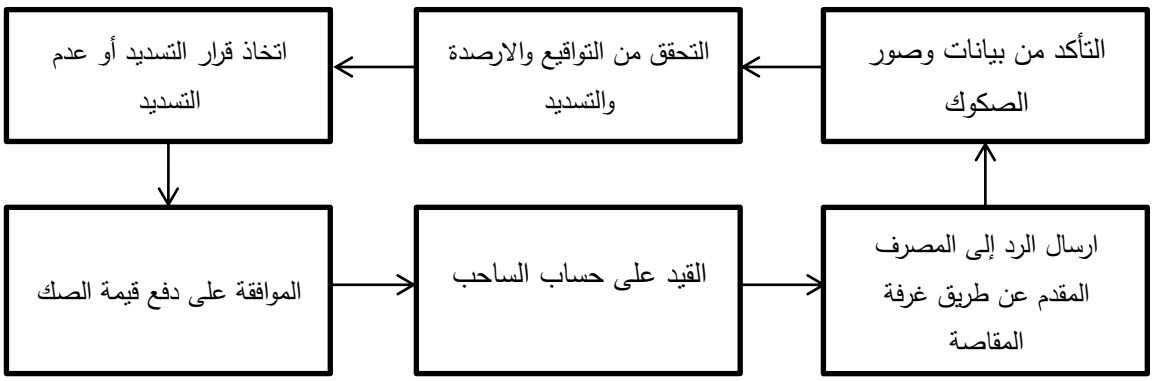

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعطيات السابقة.

وتتم الخطوات السابقة بالاستعانة بمجموعة من الأنظمة، المتمثلة فيما يلي:

- **تصميم النظام:** كان تصميم نظام المقاصة الآلية في الجزائر تحت إشراف خبرات أجنبية، ولم يتم تفعيل النظام إلا بعد تجارب في دول أخرى، إذ أن النظام اثبت فعاليته بنسبة مؤكدة منذ بداية تطبيقه.

- **معيار التقييس:** صاحب تطوير نظام الدفع في الجزائر تقييس لكافة وسائل الدفع والتبادل البنكي وبذلك فنظام المقاصة الآلية يعمل وفق معايير دولية ولا يوجد تبادل مادي حقيقي.
- **مواكبة الإطار القانون لتطورات النظام:** تم تحديد طرق عمل النظام ومسؤولية المسيرين والمشاركين فيه وحدد المخاطر وآلية تسييرها.
- **الإشراف ومراقبة عمل النظام:** لم يتم تحديد الإشراف وعمليات الرقابة على النظام من خلال بنك الجزائر إلى حد الساعة فإنه قيد الدراسة.
- **تأمين النظام:** يتعلق الأمر ب:

- **تكلفة الخدمة:** نظرا لآلية عمل النظام إلا أن التسعيرة تعد جد مرتفعة لأنها غير مدروسة وعشوائية من قبل البنوك، ويجب تحديد سقف للفوترة، لزيادة المنافسة بين البنوك، ولدعم الوسائل غير المستعملة بتدنيه تسعيرتها للتشجيع على استعمالها.
- **أجال معالجة العمليات:** تتم آجال التسوية في نظام المقاصة الآلية كالآتي:

- **الشيكات:** تتم المقاصة بعد يومين من دخولها النظام وخمسة ايام من تاريخ استقبال العملية من الوكالة.
- **التحويلات:** تتم عملية المعالجة في يومها ويومين بعد استقبال العملية على مستوى الوكالة.
- **الاقتطاعات:** تتم تسويتها خلال يوم تقديمها ويومين بعد استقبالها من طرف الوكالة.
- **الأوراق التجارية:** يوم بعد يوم تقديمها.

وتجدر الإشارة إلى أن الزمن اللازم لتسوية المعاملات بعد بطيء جدا بحيث كان مقبولا عند بدا النظام اما ألان فيجب التسريع أكثر، إذ أن اجل يصل إلى حد خمسة أيام يعد هدر للأموال وضياع للفرص في ظل الاقتصاد الراهن الذي يعتمد في الأساس على سرعة دوران النقود لتنشيط التبادلات.

المطلب الثاني: القواعد الامنية التي تحكم نظام المقاصة الالكترونية

تمثلت القواعد الأمنية التي تحكم نظام المقاصة الالكترونية في مختلف النصوص والمواد القانونية التي جاء قانون العقوبات الذي ينص على مواد منظمة لها منها:

– نصت المادة 394 من القانون رقم 04–15 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 يعدل ويتم الأمر رقم 66– 156 المؤرخ في 8 جوان 1966 المتضمن قانون العقوبات التي تحمل اسم المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات على ما يلي" يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة وبغرامة من 50000 إلى 100000 دج كل من يدخل أو يبقى عن طريق الغش في كل أو جزء من منظومة المعالجة الآلية للمعطيات أو يحاول ذلك، وتضاعف العقوبة إذا ترتب على ذلك حذف أو تغيير لمعطيات المنظومة، واذ ترتب عن الأفعال المذكورة أعلاه تخريب نظام اشتغال المنظومة تكون العقوبة من ستة أشهر إلى سنتين والغرامة من 50000 دج إلى 150000 دج[1].

[1] القانون رقم 04–15 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 يعدل ويتم الأمر رقم 66– 156 المؤرخ في 8 جوان 1966 المتضمن قانون العقوبات، الجريدة الرسمية الجزائرية الصادرة بتاريخ 10 نوفمبر 2004 ،العدد 71، ص 11، 12.

– وتنص المادة 394 مكرر1 من القانون نفسه على أنه: "يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثالث سنوات وبغرامة من 500000 دج إلى 2000000 دج كل من أدخل بالغش معطيات في نظام المعالجة الآلية أو أزال أو عدل بطريق الغش المعطيات التي يتضمنها.

– وان كانت المواد السابقة لا تحمل من التفصيل ما يكفي لتغطية مجال الجريمة الإلكترونية بصفة عامة فقد تم خلال سنة 2009 سن قانون خاص بالجريمة الإلكترونية حيث وضع قواعد خاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها، وقد جاءت مواد القانون الخاصة بالجريمة الإلكترونية مقسمة في 6 فصول تضم في مجملها 19 مادة حيث تضمنت في مجملها الهدف من القانون والمجالات التي يغطيها القانون إضافة إلى مجال تطبيقه، ضرورة مراقبة الاتصالات الإلكترونية، القواعد الإجرائية لتفتيش المنظومات المعلوماتية، والإجراءات المتعلقة بحجز المعطيات المعلوماتية المفيدة في الكشف عند الجرائم ناهيك عن ضرورة حماية المعطيات المحجوزة ذات المحتوى الإجرامي من الإطلاع عليها وتوضيح لحدود استعمال المعطيات المتحصل عليها في إطار عملية التفتيش إضافة إلى نقاط أخرى تتضمن سالمة العمليات الإلكترونية.[1]

والأطر القانونية واضحة كفاية للمشاركين في نظام المقاصة، ينطوي على قواعد واجراءات مناسبة ومتناسقة للوقف من المخاطر القانونية، إلا أنه يخلو من التوجيهات للمراقبين والمشرفين على النظام كما أسلفنا الذكر، ويرتكز على مبدأين هما:

1.**مبدأ الصلابة المالية:** يتعلق الأمر بحماية النظام من جزاء عدم الوفاء بالالتزامات المالية، ونظام المقاصة الآلية في الجزائر يفتقر إلى هذا المبدأ، فعندما يتعرض أحد المشاركين في النظام إلى الخطر المالي فانه يوقف بشكل تام عملية التسوية وبالتالي إلغاء يوم المقاصة بإلغاء أوامر الدفع، ويستلزم إعادة حساب الأرصدة الجديدة وبالتالي تأجيل

[1] المادة 1، قانون رقم 9-04 المؤرخ في 16 أوت 2009 يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، الجريدة الرسمية الجزائرية الصادرة في 2009/08/16، العدد 47، ص 5.

جلسة المقاصة ومنه تعليل الزبائن، كما يحدث تهديدا للمشاركين الآخرين وبالتالي يلجأ النظام إلى عكس المقاصة وهو آخر حل يلتجأ إليه عند انعدام الحلول.

2. مبدأ الدقة والحماية والمصداقية: اشرنا سابقا أن نظام المقاصة الآلية في الجزائر أثبت نجاعته 100 بالمائة و لم يسجل أي علل تقني منذ بدايته، يتوافق مع المبدأ الذي اقره بنك التسوية العالمي والإجراءات التي وضعها نظام الدفع، كما يتوفر على كامل إجراءات النجدة لسير الحسن للعمليات في وقتها المحدد.

المطلب الثالث: القواعد الوقائية التي تحكم نظام المقاصة الالكترونية

قام بنك الجزائر في إطار توفير الضمان لعمليات الوفاء الإلكتروني، والوقاية من المخاطر التي من الممكن التعرض لها، بإصدار مجموعة من القوانين ملخصة في[1]:

إصدار نظام رقم 05-07 المؤرخ في 28 ديسمبر 2005 والذي يتضمن أمن أنظمة الدفع، فهذا النظام يعرف في مادته الثانية أنظمة الدفع على أنها إجراء وطني أو دولي ينظم العلاقات بين طرفين على الأقل لهما صفة بنك أو مؤسسة مالية، أو هيئة مالية متخصصة أو مؤسسة منخرطة في غرفة مقاصة أو مؤسسة غير مقيمة تتمتع بوضع قانوني مماثل، ويتعين على كل عضو سواء مسيرا أو مشاركا في أنظمة الدفع وضع أجهزة أمن تكون مطابقة للمقاييس الدولية المعمول بها في هذا الميدان.

إن الهدف من إنشاء هذا النظام هو ضمان أمن البنية الأساسية لأنظمة الدفع وكذا أمن وسائل الدفع، ويشمل أمن البنية الأساسية لأنظمة الدفع حسب المادة 05 من النظام ما يلي:

- توفر الأنظمة،
- صحة المعطيات المتبادلة،
- رسم مخطط المعطيات المتبادلة،

[1] النظام رقم 05-07 المؤرخ في 28 ديسمبر 2005 ، الجريدة الرسمية الجزائرية الصادرة في 04 جوان 2006 ،العدد 37، ص 23، 24.

- السرية،
- وأخيرا قابلية المرافعة.

كما يتعين على المشاركين في أنظمة الدفع وضع أنظمة نجدة (Back-up) وتوفير موارد بشرية ملائمة بغرض ضمان استمرارية الاستغلال لمواجهة الكوارث الكبيرة التي تعرقل الاشتغال العادي للمنشآت الأساسية.

كما أوكل للبنوك مهمة السهر على توفير الامن ومراقبة الاسواق المالية، والمحافظة على أمن أنظمة المقاصة والتسوية وتسليم الوسائل المالية، كما يتعين على بنك الجزائر بصفة خاصة التأكد من أمن بطاقات الدفع ومتابعة إجراءات توفير شروط الأمن التي قامت بها الجهات التي تصدرها وكذا التجار ومتابعة إحصاءات التدليس والتطورات في ميادين التكنولوجيا التي قد تؤثر على أمن بطاقات الدفع. وتحدد كيفيات تطبيق هذا النظام، عند الحاجة عن طريق تعليمة يصدرها بنك الجزائر.

خلاصة الفصل

قمنا من خلال هذا الفصل إلى تحليل نظام المقاصة الالكترونية من خلال عمليات التبادل التي يعالجها النظام، وآلية عمله، وآلية عمل النظام من خلال تسيير المخاطر فيه، واتضح أن نظام المقاصة الإلكترونية في الجزائر قد وصل إلى مستوى جيد بحيث استطاع بلوغ درجة من الفعالية في المبادلات وتحقيق أمن النظام وقد ارتقى إلى معايير دولية في ما يخص تسيير المخاطر المالية المرتبطة بالنظام من خلال سن العديد من القواعد الوقائية والأمنية من خلال التشريعات والقوانين المنظمة للعملية منذ انطلاقها.

وكان لابد في الدراسة اسقاط ذلك على جزء من الجهاز المصرفي الجزائري فتم اختيار البنك الوطني الجزائري للتعرف أكثر على الجانب العملي لنظام المقاصة الآلية والآليات المتبعة والأنظمة المستعملة فيه، وأيضا التسهيلات التي جلبتها هاته التكنولوجية الحديثة في العمل للعمال والمتعاملين على حد سواء ومعرفة مدى الالتزام بالقوانين والتشريعات المنظمة للعملية.

الخاتمة

وفي ختام هذا التقرير المتعلق بالمقاصة الالكترونية ودورها في تسهيل عمليات تحويل الأموال بين البنوك، تم التوصل إلى العديد من النتائج نذكر منها ما يلي:

– تعتبر المقاصة الالكترونية من العمليات المصرفية حديثة النشئة ناتجة عن التطور في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال الذي مس القطاع المصرفي ككل، وهي عملية لتسوية الاوراق المالية خاصة الشيكات وتعمل على اقتطاع مبالغ مالية محددة بهذه الاوراق المالية في بنك واحد أو بين بنكين مختلفين، بتدخل البنك المركزي وغرفة المقاصة به.

– تمتلك المقاصة الالكترونية أهمية بالغة في النظام المصرفي حيث أنها تساعد البنوك في القيام بعمليات التسوية بأقل مخاطر وأكثر مصداقية وثبات.

– يتداخل في نظام المقاصة الالكترونية عدة أطراف متمثلة في بنوك من الجهاز المصرفي أو بنك واحد مع البنك المركزي، باستخدام مجموعة من الأنظمة والأجهزة التي تساعد في هذه العملية.

– ظهر نظام المقاصة الالكترونية في البنك الوطني الجزائري تزامن مع التطورات التي شهدها الجهاز المصرفي الجزائري لمواكبة التطورات الحاصلة في الساحة المالية العالمية.

– يعمل البنك الوطني الجزائري على توفير الجو الملائم لاتمام العملية من خلال توفير مختلف الانظمة والقيام بتكوين وتأهيل العمال العاملين به للقيام بالعملية على أكمل وجه.

– تلعب المقاصة الالكترونية دورا هاما في تسهيل عمليات تحويل الأموال بين البنوك أو تسوية العملية بأقل جهد وبأسرع وقت في حال تواجد الحسابين في نفس البنك وهو ما أدى إلى تطور ادوات الدفع الالكترونية على مستوى البنك منذ ظهورها والتعامل بها.

– كما يسعى البنك الوطني الجزائري في تطبيق القواعد الأمنية التي من خلالها سيقوم بحماية عملية المقاصة الالكترونية التي تتم من خلاله والتنبؤ بمختلف المخاطر الناتجة عنها.

– كذلك يقوم البنك الوطني الجزائري باتباع جميع الاجراءات والتدابير الوقائية والحرص على تنفيذ التشريعات والقوانين التي تسهل هذه العملية داخله دون المساس بالمتعاملين ومصالحهم.

وفي الأخير يمكن القول أن للمقاصة الالكترونية دورا فعال في تسهيل عمليات تحويل الأموال بين البنوك عامة وفي البنك الوطني الجزائري، حيث أنها توفر الجهد والوقت لتنفيذ هذه العملية والوصول إلى ارضاء المتعاملين، وكسب ثقة العملاء وبذلك تحقيق أهدافه المختلفة خاصة زيادة الانتشار وتعدد وكالاته في جميع أنحاء الوطن.

قائمة المراجع

القوانين والانظمة:

- القانون رقم 04-15 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 يعدل ويتم الأمر رقم 66- 156 المؤرخ في 8 جوان 1966 المتضمن قانون العقوبات، الجريدة الرسمية الجزائرية الصادرة بتاريخ 10 نوفمبر 2004 ،العدد 71.
- النظام رقم 05-07 المؤرخ في 28 ديسمبر 2005 ، الجريدة الرسمية الجزائرية الصادرة في 04 جوان 2006 ،العدد 37.
- قانون رقم 9-04 المؤرخ في 16 أوت 2009 يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، الجريدة الرسمية الجزائرية الصادرة في 2009/08/16، العدد 47.

أولا: الكتب:

- أحمد بوراس، السعيد بريكة، أعمال الصيرفة الالكترونية (الأدوات والمخاطر)، الطبعة الاولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2014.
- جاك الحكيم، جاك يوسف، الحقوق التجارية، ج 2، جامعة دمشق، سوريا، د س.
- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
- منير محمد الجهيني، ممدوح محمد الجهيني، البنوك الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005.

ثانيا: الرسائل الجامعية:

- ابتهال جاسم محمد الحديدي، المقاصة الالكترونية (دراسة مقارنة)، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في القانون الخاص، جامعة الشرق الاوسط، 2020.
- بن دوبة محمد، نظام المقاصة الآلية ودوره في تطوير العمل المصرفي الجزائري (دراسة حالة البنك الوطني الجزائري B.N.A وكالة أدرار)، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2018/2017.
- زرداني ليندة، فعالية تطبيق المقاصة الالكترونية في تنظيم العلاقة بين البنوك (دراسة ميدانية لعينة من الوكالات بأم البواقي 316 BNA -256 CNEP)، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2015/2014.

ثالثا: المقالات والملتقيات:

- بن عزة محمد الأمين، زوهري جليلة، واقع المصارف الجزائرية في تطبيق نظام الدفع الإلكتروني (دراسة حالة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية)، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 03، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2011.
- بوخاري فاطنة، واقع تطبيق الصريفة الإلكترونية وآليات تفعيلها في البنوك الجزائرية دراسة حالة الجزائر (2002- 2017)، مجلة العلوم الادارية والمالية، المجلد 04، العدد الخاص 02، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي الجزائر، 2020.
- حوالف حليمة، بن الطيبي مبارك، الالتزامات البنكية لتنفيذ عملية المقاصة الالكترونية للشيكات، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد 07، جامعة زيان عاشور، الجلفة الجزائر، 2017.
- سلاوتي حنان، واقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر (حالة المصارف العمومية)، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 09،جامعة البليدة 02، الجزائر، 2013.
- محرز نور الدين، صيد مريم، نظام الدفع الالكتروني ودوره في تفعيل التجارة الالكترونية مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد02، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2010.
- محرز نور الدين، صيد مريم، نظام الدفع الالكتروني ودوره في تفعيل التجارة الالكترونية مع الإشارة لحالة الجزائر، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية واشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة، 26/ 27 افريل2011.

رابعا: المواقع الالكترونية:

- الموقع الالكتروني للبنك الوطني الجزائري: https://www.bna.dz/ar.